

## الإمارات تدخل عام 2020 بأول محكمة رقمية في العالم

أبوظبي تطور برنامجا للبنى التحتية الرقمية والمنصات الحكومية



## قمة المستقبل الرقمي تجذب رواد الأعمال حول العالم

ومنصة فايغو هي شبكة اجتماعية تمكن المستخدم من التعبير عن نفسه ومشاركة الأشياء المفضلة لديه في أي مجال من الكتب والموسيقى إلى الفن والموضة.

ومن جهته، ذكر وزير التغيير المناخي والبيئة الإماراتي، الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، أن التحول الرقمي بات الشغل الشاغل للجميع، لاسيما في ما يتعلق بتحدياته وأهميته في ضمان الرفاه والخدمات الأفضل للمجتمعات.

وقال الزيودي إن التحول الرقمي بدأ ببطء خلال العقود الماضية، إلا أنه الآن ينتشر على نطاق واسع في مجالات الأعمال.

وتحدث الأمير فهد بن منصور آل سعود، مؤسس منصة فايغو "FAYVO" عن مشاركته في القمة، وقال "تعلمنا الكثير من الأخصائيين التقنيين، وأنتموقع أن يساعدنا هذا على تطوير منصاتنا الإلكترونية التي نعمل عليها ومن ضمنها منصة فايغو التي تجعل المستخدم يشارك خياراته المفضلة في مكان واحد".

وأضاف الأمير فهد "تعمل على ربط هذه المنصة بتقنيات جديدة وجعل التجربة أكثر تطوراً وعالمية".

المتعاملين والمستخدمين للتحول الرقمي، والثالث البيانات الرقمية وسبل إدارتها، وتناول المحور الرابع أمن المعلومات، وركزت القمة أيضاً على دور الحكومة في ما يتعلق بأمان جودة الخدمات وأمن وأمان البنية المعلوماتية التحتية، بجانب تجارب المتعاملين. وتابع أن هناك برنامجاً شاملاً لتحديث البنى التحتية الرقمية والتقنيات الدفاعية لجميع المنصات الخدمية الحكومية في أبوظبي، سيتم إطلاقها بنهاية 2021.

وكشفت الهيئة أن الإمارات لم تتعرض لأي هجمات إلكترونية من منظمة، سواء من دول أخرى أو من أفراد، لكنها تتصدى لما يقارب 90 محاولة اختراق لمواقع

الرقمية. وأضاف أن الهيئة تعمل على تنفيذ برنامج طموح لحكومة أبوظبي، بتحويل الخدمات الحكومية، التي يتجاوز عددها 1300 خدمة، إلى خدمات رقمية بنهاية عام 2021، وجميعها على منصة تفاعلية واحدة مشتركة هي منصة "تم".

وأفادت بتعيين 10 موظفين جدد ضمن فريقها تم تعيينهم ضمن مبادرة قادة المستقبل الرقمي التي تهدف إلى توفير المواطنين والمواطنات من الخريجين الجدد الاستفادة من حماسهم وأفكارهم. وإشراك محمد غيث المدير التنفيذي لقطاع الأمن الرقمي في هيئة أبوظبي الرقمية، إلى أن التحول الرقمي في الإمارات يعتمد على شقين أساسيين؛ الأول آليات التحول التقني التكنولوجي، والثاني تاهيل العنصر البشري للتحول

شهدت نشاطات قمة المستقبل الرقمي في أبوظبي نقاشاً واسعاً حول المستقبل الرقمي والتطور التقني جمع نخبة من صناعات القرار وكبار المسؤولين الإماراتيين والدوليين، وأعلنت أبوظبي خلاله عن مشاريع رقمية رائدة ضمن خطتها نحو التحول الرقمي.

وشهدت نشاطات اليوم الثاني من القمة نقاشاً جاداً حول المستقبل الرقمي والتطور جمع عدداً من الشباب مع نخبة من صناعات القرار وكبار المسؤولين في هيئات مختلفة.

وسلط الحضور الضوء على التقنيات المتبعة وناقشوا أهم المستجدات ضمن المحاور الرئيسية للتحول الرقمي، وهي البيانات والأمن السيبراني وتجربة المتعاملين في الخدمات الحكومية بالإضافة إلى أحدث الحلول التقنية المتبعة.

وأوضح الصايغ أن الإمارات تتخذ خطوات عدة نحو التحول الرقمي، تجعلها ودول مجلس التعاون الخليجي بوابة التحول الرقمي التي يستفيد منها ثلاثة مليارات شخص، حيث وضعتنا خططا للاستمرار في التأكيد من أن القوانين تحمي الأفكار المستقبلية، وجذب رواد الأعمال الموهوبين، ودعم النظام البيئي لبناء مالي ندعمه، وتبني نهج مبني على الثقة لهذا النظام المالي، حتى نحدد الرؤية المستقبلية".

وأعلنت هيئة أبوظبي الرقمية المنظمة للقمة أنها ستنتهي من تحويل 1300 خدمة حكومية إلى خدمات رقمية بنهاية عام 2021، وجميعها على منصة تفاعلية واحدة مشتركة هي منصة "تم".

وأفادت بتعيين 10 موظفين جدد ضمن فريقها تم تعيينهم ضمن مبادرة قادة المستقبل الرقمي التي تهدف إلى توفير المواطنين والمواطنات من الخريجين الجدد الاستفادة من حماسهم وأفكارهم. وإشراك محمد غيث المدير التنفيذي لقطاع الأمن الرقمي في هيئة أبوظبي الرقمية، إلى أن التحول الرقمي في الإمارات يعتمد على شقين أساسيين؛ الأول آليات التحول التقني التكنولوجي، والثاني تاهيل العنصر البشري للتحول

أبوظبي - كشف أحمد بن علي الصايغ، وزير الدولة، رئيس مجلس إدارة سوق أبوظبي المالي العالمي، أن الإمارات تطور حالياً أول قاعة محكمة رقمية في العالم لتطبيق القانون العام بطريقة مباشرة، بهدف رفع أي معاناة من ضياع الوقت، وتطلق منصة رقمية موحدة للإجراءات والخدمات الحكومية.



أحمد بن علي الصايغ  
وضعنا خططا للتأكد من أن القوانين تحمي الأفكار المستقبلية

وقال الصايغ خلال فعاليات قمة المستقبل الرقمي التي اختتمت فعالياتها الإثنين، إن "الخدمة الجديدة تمثل البداية في التحول الرقمي بسوق أبوظبي العالمية، وخلال أقل من شهر سندخل عام 2020 بهذه المرحلة الجديدة من الدول للعصر الرقمي، الذي يعكس جهود حكومة أبوظبي لدعم الابتكار، والمتجسدة في برامج (عددا 21)، التي تضم مجموعة من المبادرات بقيمة 50 مليار درهم، في إطار التسريع الحكومية للتطوير والاستدامة لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل 95 بالمئة من المنشآت في الدولة".

## قناة إيطالية تلغي بث مقابلة مع الأسد

ويتحول المكلف بالاتصال في الحالتين إلى داعية. ومن مسأوى المحيط التونسي الخلل بين الاتصال والعلاقات العامة وهو موضوع يطول الحديث فيه تاهيلا وممارسة. وإن لم يُنظر إلى المكلف بالاتصال على أنه داعية أو عون علاقات عامة أو عون إعلانات فينظر إليه على أنه ساع عند الوزير يبلغ الصحفيين مواعيد نواته وتنقلاته ومختلف نشاطاته لا يحق له التدخل في أدنى الجزئيات التي هي من صميم عمله. إن تلك النظرة تفصل المكلف بالاتصال عن عالمه الحقيقي، الذي هو مد الصحفيين بالمعلومات، حتى تعزله في زاوية يصبح فيها عاجزا عن خدمة الصحفيين، إذ يصبح الإخبار عنده مرتبطا لا بأهمية الملفات في مؤسسته بل بإرادة الوزير في ذلك الملف.

ويؤدي الأمر إلى تشخيص الأخبار وتسييسها فتنعدم المعلومات عن ملفات مهمة تظهر عندما يزور الوزير مشروعا أو مؤسسة أو يعقد ندوة صحفية فتصبح المصادر المسماة مهينة، أي المكلفون بالاتصال، مصادر تفرض الإجدات الوزراء وكبار المسؤولين لا الإجدات السيد بن سليمان بأنها "تزيد صحافييها بمعطيات داخلية وحساسة" وبعضهم بانها توظف حضورها التلفزيوني لضرب بعض زملائها. إن هذا المثال، من بين أمثلة أخرى كثيرة، دليل على هشاشة مؤسسات الدولة اتصاليا. لقد برز الصراع داخل الهيئة لأن الأعضاء مكافئون في درجات ممارسة السلطة في حين أنه لا يظهر في غيرها من المؤسسات عندما يكون المكلف بالاتصال موظفا ورئيسه وزيرا. انفجر الخلاف لأن الناطق الرسمي آنذاك، أي السيدة بن سليمان، مارست وظيفتها وهي مد الصحفيين بالمعلومات رأى فيه بعضهم "ضرباً لأعضاء في الهيئة".

إن ذلك من المشكلات الكبيرة التي يعاني منها المكلفون بالاتصال في مؤسسات الدولة، إذ ينظر إليهم رؤسائهم إما مكلفين بتمليص صورتهم هم دون المؤسسة وإما بتمليص صورة المؤسسة عبر صور كبار المسؤولين.

## وسائل الإعلام التونسية تفضل تكذيب صحافي على تكذيب مسؤول

بل إن وقوعها في نشر أخبار كاذبة احتمال ضئيل جدا. ولا عصمة لها، غير أن العصمة المستقلة للانتخابات ليست معصومة أكثر منها.

إن العزل الإعلامي الذي فرض على الصحافي مقابل فتح القنوات كلها لعنصر هيئة الانتخابات يثير شكوكا ملحة في معالجة قضية خطيرة وهي احتمال إجراء انتخابات مبكرة. فهل اختارت مؤسسات الإعلام، حسب معايير مهنية وأخلاقية ابتدعتها لقضية الحال، أن تقصي صاحب الخبر عما قالته في شأن "تصحيح" الوضع، أفلا يوحى ذلك بان المطلوب كان "تكذيب" خبر الوكالة الألمانية مهما كانت النتائج؟ لا شيء غير ذلك يفرض إسكات الصحافي وسماع عضو هيئة الانتخابات. فمن سعى في سبيل إسكاته؛ ومن سيستقبله؟ كانت السيدة بن سليمان "ناطقة رسمية" باسم هيئة الانتخابات حتى جمعت الهيئة في 31 أغسطس 2019، في خضم الفترة الانتخابية، خطة الناطق الرسمي. وقد أوردت الصحف التونسية آنذاك تصريحات لأعضاء من الهيئة، رفضوا الإفصاح عن أسمائهم، اتهم فيها بعضهم السيد بن سليمان بأنها "تزيد صحافييها بمعطيات داخلية وحساسة" وبعضهم بانها توظف حضورها التلفزيوني لضرب بعض زملائها.

إن هذا المثال، من بين أمثلة أخرى كثيرة، دليل على هشاشة مؤسسات الدولة اتصاليا. لقد برز الصراع داخل الهيئة لأن الأعضاء مكافئون في درجات ممارسة السلطة في حين أنه لا يظهر في غيرها من المؤسسات عندما يكون المكلف بالاتصال موظفا ورئيسه وزيرا. انفجر الخلاف لأن الناطق الرسمي آنذاك، أي السيدة بن سليمان، مارست وظيفتها وهي مد الصحفيين بالمعلومات رأى فيه بعضهم "ضرباً لأعضاء في الهيئة".

إن ذلك من المشكلات الكبيرة التي يعاني منها المكلفون بالاتصال في مؤسسات الدولة، إذ ينظر إليهم رؤسائهم إما مكلفين بتمليص صورتهم هم دون المؤسسة وإما بتمليص صورة المؤسسة عبر صور كبار المسؤولين.

ثلاثتهم أن يسألوا عما يمكن أن يفسر "كذب" صحافي الوكالة الألمانية. لم يجل في خاطر أحد منهم أن ما دعا إلى الشك في خبر الصحافي يدعو ضرورة إلى الشك في كلام عضو هيئة الانتخابات. وإذا غفر لهؤلاء سهوهم، بسبب ضيق الوقت، فلا شيء يبهر أن يصبح عدد من المعلقين في الإذاعات مهملين لنفي بن سليمان صادحين بشعارات من قبيل "أفة الأخبار روايتها" متجربين في دروس الصحافة يمتنون بها على الأوقات من الروا. هل نسي أولئك الذين يغدقون على الناس من علمهم أن أبسط دروس الصحافة هو التحري؛ هل تحروا في ما قالته السيدة بن سليمان وفي ما نشره طارق القيزاني؟ لا أحد فعل.

لا أحد اتصل بالقيزاني ليسأله عن الأمر إلى ساعة كتابة هذا المقال. تحدث في إذاعة شمس بطلب منه لما كان المعلقون في البلاطه يرددون النفي فانصتوا إليه وأفوه حقه. لكن ماذا عن الآخرين؟ كيف يمكن الانتفاة بالمصدر الذي كذب دون سؤال الصحافي الذي كذب؛ ولا يمكن التعلل بالنسيان أو غياب البديهة لأن هناك من سال رئيس هيئة الانتخابات نبيل بفرن الذي أجاب بالعبارة المموجة "الكلام أخرج من سياقه". وآخرون نشروا بلاغ المكلف بالإعلام في مجلس النواب الذي نفى "أن يكون البرلمان قد توجه بطلب إلى الهيئة للاستعداد لإجراء انتخابات مبكرة".

وكذلك فعلت وكالة الأنباء التونسية التي اكتفت بنشر تكذيب عضو الهيئة مستهتلة خبرها بالقول "أوضحت السيدة حسناء بن سليمان..."، جاعلة من كلامها أمرا واضحا مما يعني تصديقا لمن كذب وتكذيبا لمن نشر ولم يكذب.

ويدل ذلك كله، علاوة على إهمال مبدأ أساسي في العمل الصحافي يقضي بسماع الطرفين، على أن عددا من الصحفيين ومن المؤسسات الإعلامية استنبطوا علوية مصادقية ما اصطلاح على تسميته عقودا "بالمصادر الرسمية" على حساب المصادر الأخرى. نفى التصريح صاحبه، وهو عضو هيئة دستورية، قضى الأمر خاصة أن رئيس

تلك الهيئة "أوضح" أن الكلام أخرج من سياقه.

ربما كان على القيزاني أن يدقق في الأمر أكثر ليلغق "السياق" حتى لا يُخَرَّج منه أمر. ربما كان عليه أن يسأل بن سليمان عن الطريقة التي تلقت بها الهيئة طلب المجلس للاستعداد للانتخابات المبكرة، هل كان مراسلة أم بمهاتفة أم في لقاء مباشر، وعن المبلغ وعن تاريخ الإبلاغ وهي أمور كانت توعد الباب أمام الإنكار وتسيج السياق حتى لا يُخَرَّج منه أحد شيئا ولا يدخله أحد "للإخراج".

العزل الإعلامي الذي فرض على الصحافي مقابل فتح القنوات كلها لعنصر هيئة الانتخابات يثير شكوكا ملحة في معالجة قضية خطيرة وهي احتمال إجراء انتخابات مبكرة.

غير أننا ننسى أن الصحافي تصرف بمنطق سليم أخذا في الاعتبار أنه يتحدث مع عضو هيئة دستورية تتكلم باسم الدولة وهي هيئة مؤتمنة على أصوات المواطنين تحصيها في الانتخابات وتبويبها وتنشرها في الجريدة الرسمية لتلك مؤسسات حاكمة. غير أن الصحافي اقتصر محقا أن الذي يؤمن على أصوات المواطنين أمين على صوته وعلى صوت صحافي يبلغ المواطنين كلام الأمين على أصواتهم. ونسينا أن هناك، قبل الشك في كلام الصحافي وبعده، مؤسسة إعلامية مصنفة الرابعة دوليا اسمها وكالة الأنباء الألمانية تعمل بمعايير صارمة في جمع البيانات وانتقالها وتبويبها وصياغتها وتنشرها تحت مسؤولية رئيس تحرير يانز بالنشر بعد أن يكون قد محص ودقق وتثبت وسأل. ولا يعني ذلك أن تلك الوكالات معصومة

عنوان الخبر "عضو بهيئة الانتخابات في تونس: البرلمان أعلننا بان نبقي مستعدين لإمكانية وكالة الأنباء الألمانية استقاء مراسلها في تونس، طارق القيزاني، من حديث مع عضو الهيئة حسناء بن سليمان. "احتمال انتخابات تشريعية مبكرة ليس في أذهاننا فقط بل إن مجلس النواب قال لنا كونوا على استعداد لذلك" هو كلام العضو نفسه الذي أخذ منه الصحافي عنوانه. على مسجل واضح نشر الصحافي على صفحته.

ونشر القيزاني مضطرا، على صفحته على فيسبوك، كلام عضو هيئة الانتخابات صوتا لأنه بعد نحو ساعتين من نشر الوكالة للخبر مساء الخميس من ديسمبر، أظهره أصدقاؤه وزملاؤه مكالمات، بعضهم مستفسرا وبعضهم لئما. لأن عددا من الصحافيين في وسائل الإعلام التونسية كذبوا خبره بناء على ما قالته لهم حسناء بن سليمان التي نفت ما جاء في وكالة الأنباء الألمانية تنفي ماذا؟ وهل هناك مجال للنفي؟ ومن بين القنوات التي اتصلت بعضو هيئة الانتخابات ذلك اليوم قناة "التاسعة". سالت عضو الهيئة عن الخبر فردت "لا أعلم ما الذي يفعله الصحافيون بالعناوين". كان تكذيب ما لا يكذب برائحة الاتهام بالتشويه. نفت أنها قالت ما جاء في العنوان وذكرت أن "الحديث عن انتخابات سابقة لأوانها مطروح منذ الإعلان عن النتائج النهائية لأي انتخابات". شكرتها الصحافية على "التوضيح" وكانها قطعت الشك "باليقين".

لا يعلم السبب الذي جعل السيدة بن سليمان تنكر ما صرحت به لصحافي الوكالة الألمانية، وهو مسجل منشور، غير أن في بلاطه التاسعة معلقين مع الصحافية هما برهان بسيس والحبيب بوعجيلة وكان المنطق يقتضي من



محمد شلبي  
باحث تونسي في الإعلام

عنوان الخبر "عضو بهيئة الانتخابات في تونس: البرلمان أعلننا بان نبقي مستعدين لإمكانية وكالة الأنباء الألمانية استقاء مراسلها في تونس، طارق القيزاني، من حديث مع عضو الهيئة حسناء بن سليمان. "احتمال انتخابات تشريعية مبكرة ليس في أذهاننا فقط بل إن مجلس النواب قال لنا كونوا على استعداد لذلك" هو كلام العضو نفسه الذي أخذ منه الصحافي عنوانه. على مسجل واضح نشر الصحافي على صفحته.

ونشر القيزاني مضطرا، على صفحته على فيسبوك، كلام عضو هيئة الانتخابات صوتا لأنه بعد نحو ساعتين من نشر الوكالة للخبر مساء الخميس من ديسمبر، أظهره أصدقاؤه وزملاؤه مكالمات، بعضهم مستفسرا وبعضهم لئما. لأن عددا من الصحافيين في وسائل الإعلام التونسية كذبوا خبره بناء على ما قالته لهم حسناء بن سليمان التي نفت ما جاء في وكالة الأنباء الألمانية تنفي ماذا؟ وهل هناك مجال للنفي؟ ومن بين القنوات التي اتصلت بعضو هيئة الانتخابات ذلك اليوم قناة "التاسعة". سالت عضو الهيئة عن الخبر فردت "لا أعلم ما الذي يفعله الصحافيون بالعناوين". كان تكذيب ما لا يكذب برائحة الاتهام بالتشويه. نفت أنها قالت ما جاء في العنوان وذكرت أن "الحديث عن انتخابات سابقة لأوانها مطروح منذ الإعلان عن النتائج النهائية لأي انتخابات". شكرتها الصحافية على "التوضيح" وكانها قطعت الشك "باليقين".

لا يعلم السبب الذي جعل السيدة بن سليمان تنكر ما صرحت به لصحافي الوكالة الألمانية، وهو مسجل منشور، غير أن في بلاطه التاسعة معلقين مع الصحافية هما برهان بسيس والحبيب بوعجيلة وكان المنطق يقتضي من